مأزق تركيا وتداعيات شيطنة الدين في المشرق

0

[المحامي كارول سابا – باريس](http://www.annahar.com/author/1380-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%88%D9%84-%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%E2%80%93-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3)

جريدة النهار تاريخ 20 آب 2016

"يجب إنقاذ الديموقراطية في تركيا"، عنوان مقالة في الـ"لوموند" في 9 آب الأخير لقضاة فرنسيين يَتقدّمُهم روبير بادينتير، وزير العدل السابق الشهير الذي أعدم عقوبة الإعدام في فرنسا، حذّروا فيها من أخطار عملية ضرب الديموقراطية في تركيا، وهي المُتتالية منذ تظاهرات ساحة تقسيم المُناهضة للأردوغانية السياسية في 2013.
فالانقلاب العسكري الأخير ليس إلاّ حلقة من "الانقلاب المُستمِر" على مُقوِّمات الدولة - الأمّة - الوطنيّة ومُؤسساتها في تركيا، وفي الصراع المُستمر في تركيا بين مشروعين مُتناقضين، الكماليَّة والأردوغانية.
فالكماليَّة، نسبة الى كمال أتاتورك، أرادت إخراج تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية من الضعف التكويني الذي سبَّبُه مرض الطائفية والتديُّن في المحكومية السياسية التركية، ففرض أتاتورك الحداثة على تركيا في المَلبَس والمَنطِق والكِتابة والتعليم والمَحافل الاقتصادية والسياسية والدستورية، وقال ما نردّده دائماً، بضرورة فصل الدين عن الدولة في الشرق من دون فصله عن المُجتمع. فجعل العلمانيّة في صَلب الدستور ومُحرِّكات تركيا التي مرضت بمَرَض العُثمانية المُتلاشية بسبب التديُّن، فأمست إمبراطورية عثمان القوية "رجلاً مريضاً".
غيَّرَ اتاتورك وجهة تركيا الاستراتيجية من التخلّف نحو التقدم وأدخلَها في عِداد المُجتمعات الساعية نحو الحداثة الأوروبية من دون أن تنكُر حيثيَّتها الشرقية. ففي الوقت الذي دخل فيه العالم العربي الغنيّ بالثروات، طيلة القرن العشرين، بمنطق قتل الديموقراطية والتفكك والثورات والانقلابات العسكرية والحروب الغوغائية والمَناهج الطائفيّة التدميريَّة للحداثة وللتنوُّع وللحريَّات، صَعِدت قوَّة تركيا العلمانيّة وأصبحت إلى جانب إيران وإسرائيل ثالث أقوى قوة سياسية وعسكرية واقتصادية مركزيّة استراتيجيّة في الشرق الأوسط.
ثم أرادوا لتركيا أن تكون أداة في صَلب حلف "الناتو" والمُواجهة مع القطب السوفياتي لمَنع تمدُّد النفوذ الروسي في المنطقة. فكانت سياسات السيطرة على مسالك الشرق الأوسط البريَّة والمائيَّة ودوله وثرواته النفطية، من خلال تأجيج الصراعات والحروب فيها.
ومن أجل السيطرة على تركيا التي وقّعت عام 1963 اتفاق انقرة للانضمام الى أوروبا، كان لا بد من تحجيم النموذج الكمالي القائم على تقدُّميّة سياسيّة صحَّحت علاقة الدين بالدولة في الشرق. فكان تثبيت تركيا في "الناتو" وفي مثلث تركيا - إسرائيل - إيران الشاه، ومَنعِها من التصالح مع اليونان، فكان تأجيج الصراع في قبرص بين العنصر اليوناني والتركي، وصولاً إلى الغزو التركي للجزيرة في يوليو 1974 وتقسيمها. وهكذا بدأ تلاشي الدولة الكماليّة وتأرجحت تركيا بين الديموقراطية والعسكرة وبين خطاب "العلمانية" الذي يُقرِّبُها من أوروبا وخطاب "الخصوصية" الدينيّة الذي يُبعدها عنها. فمشروع اردوغان وُلد من رَحَم التلاشي والتأرجح.
فكان صعود خطاب "الخصوصية الدينية" كمُحرِّك لسياسات تركية جديدة تقول، بعكس الكمالية، بضرورة اعادة التديُّن وتأجيج القومية العثمانية. فنظرية "العثمانية الجديدة" التي شرَّع لها الوزير داود أوغلو (إبعاده دليل على فشلها) تقول بالعودة الى أمجاد الدولة العثمانية العَليَّة، دولة الخلافة الإسلامية، وتقول بإعادة تمركز تركيا في المنطقة والتوسع في الإقليم العربي من خلال السيطرة فكرياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً على هذا المدى الطبيعي التركي وثرواته وأسواقه.
فكان لا بد، داخلياً، من ضرب العلمانية وتفكيك عناصر الدولة الكمالية ودعم خطاب الخصوصية الدينية في المجتمع والدولة ومراكز الفكر والقرار والإعلام والنفوذ المالي. أمّا إقليمياً فكان الابتعاد التكتيكي عن إسرائيل من أجل استدارة تكتيكية إلى العرب وفرض منظومة دينية - سياسية في المنطقة العربية بالاتفاق مع بعض الغرب وبعض العرب. كل هذه السياسات أخفقت وأدّت إلى فوضى شرق أوسطية ودولية غير مضبوطة وارتدَّت على الداخل والأمن التركي القومي. فتركيا اليوم هي في مأزق الهروب إلى الأمام، مأزق خطاب الخصوصية الدينيَّة الهدّام. وهو المأزق نفسه في لبنان، مأزق سيطرة القيمة الطائفية على القيمة الوطنية.
وهو مأزق الدول العربية جمعاء التي ضُربت فيها مناهج المواطنة والتنوع فولدت الطائفية البغيضة فيها والقبليّة والتطرُّف المُتديِّن الذي حرق الأخضر واليابس وأغرقها في مناهج الخصوصية والانتحار الجماعي. وهو نفسه مأزق إسرائيل التي بعد قوة الصهيونية العلمانية تمادت في نظرية "يهودية" الدولة، فكان الإفلاس الأخلاقي والسياسي والعسكري الإسرائيلي الذي تجلّى في حرب تموز 2006.
وهو نفسه مأزق التديُّن في إيران، التي وإن سجَّلت نقاط قوة في العراق وسوريا وعلى ضفاف المتوسط، بدأت تفهم أنّ استدامة القوة لا تأتي من القوة المُستديمة بالتديُّن وهي اليوم مع بروز خط الاعتدال والانفتاح، من منطق القوة المُحَقّقة، وهو خط رافسنجاني - خاتمي - روحاني - ظريف، تقرأ بضرورات الانفتاح وعدم الانغلاق. فكانت مناهج الاتفاق النووي الاستراتيجية.
ختاماً، من أقصى شرق المشرق إلى أقصى غربه، نار التديُّن الهدَّام مُستعرة ضاربة بخطاب الخصوصية الدينية والمذهبية، كل قواعد الدولة الحديثة ومقوماتها.
"شيطنة" الدين هي العنوان المُشترك لكل هذه المآزق الشرق أوسطية والمطلوب "عقلنة" الدين وعدم زجِّه بالسياسة.
لقد حان الوقت للخروج من جحيم خطاب الخصوصية الدينية الهدَّام والولوج مُجدَّداً الى مناهج خطاب المواطنة وإعادة تأسيس الدولة الأمة - الوطنية في الشرق التي تقوم على الدولة المدنية والديموقراطية واحترام الحقوق والحريات الأساسية لكل المكونات بالتساوي في الحقوق، وعلى إدارة ذكية وعصرية للتنوع.
الشرق يحتاج إلى ذلك، كما الغرب، الذي وصلته نار مآزق الشرق التي افتعلها فيه ظنًا أنّ النار المُستعرة لا تتمدَّد.!